فراس عزيز ديب

قانون تجريم التعذيب وإعلاء شأن المواطنة قبل أي اعتبارٍ

مع الجنون الذي يضرب هذا العالم والذي حوّله إلى قنبلة قابلة للانفجار في أي وقت، يخرج في سورية القانون رقم ١٦ للعام ٢٠٢٢ القاضي بتجريم التعذيب، ربما مر صدور هذا القانون من دون صخب أو ضجة، وهذا طبيعي لكون اهتمامات الناس اليوم في اتجاه آخر تماماً، لكن وبموضوعية مطلقة فإن هذا القانون قد يكون أحدَ أهم القوانين التي صدرت في الجمهورية العربية السورية خلال نصف قرن من الزمن، ولعل اكتسابه هذه الأهمية ينبع من عدة نقاط سنعالج أهمها:

أولاً: كانَ لافتاً بأن إذاعةَ نص القانون أرجعت صدوره إلى «ما يتوافق مع الالتزامات الدستورية للدولة التي تحرّم التعذيب، ومع أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب التي سبق وأن صدّقت عليها الجمهورية العربية السورية»، هذا يعني بأن القانون لا يحتاج إلى مراجعة لدستوريته فهو أساساً جاء ليكمل النص الدستوري، حيث تقول الفقرة الثانية من المادة الثالثة والخمسين من الدستور: «لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك»، لكن ما فائدة تأكيد أن القانون مستلهم من الدستور السوري؟

منذُ صدور القانون دأبَت الكثير من المواقع المعادية لكل خطوة تخطوها الدَولة السورية نحو الأمام في مجال التشريعات والقوانين للحديث عن أن صدور هذا القانون كان نتاجَ ضغوط دولية مورست على ما يسمونه «النظام السوري» لإقراره، كان الهدفَ من هذه الأكاذيب اللعب على وترين، الوتر الأولَ التأكيد الضمني على فكرة وجود التعذيب في سورية كسياسة ممنهجة تتخذها السلطات التنفيذية بحق مواطنيها وتحمي مرتكبيها، أما الوتر الثاني فهو إعادة استنساخ فكرة تحول من قتلوا الأبرياء في هذا العالم إلى حريصين على الشعب السوري أكثر من قيادته!

هنا تبدو هذه المغالطات تكراراً غبياً للحملات الإعلامية التي لم تتوقف، هؤلاء لم يستطيعوا حتى الآن التمييز بين فكرة وجود التعذيب بقوانين شرعية تنفذه السلطات التنفيذية، وبين وجود بعض ضعاف النفوس الذين يتجاوزون صلاحياتهم القانونية أو الوظيفية، هذا الأمر موجود في كل دول العالم ولو أردنا اتخاذ هذا الأمر كدليل قطعي على تجريم السلطات في هذا البلد أو ذاك كان لزاماً علينا إدانة كل دول العالم من دون استثناء، ألم تتحدث عائلة الإرهابي مجدي نعمة الناطق الرسمي السابق في فصيل «جيش الإسلام» والمعروف بـ«إسلام علوش» عن قيام الشرطة الفرنسية بتعذيبه؟ ماذا عن الدول الأوروبية التي سمحت بمرور طائرات أميركيةً فيها معتقلون يتم السفر بهم إلى دول تتغاضى عن التعذيب كبولندا، لاستجوابهم هناك؟ نحن هنا لا نقارن التعذيب بالتعذيب، لكن بالمقياس ذاته هل يمكننا القول إن هذه الدول تجيز التعذيب وتشرعنه أم أنها تجاوزات فردية؟ إذن القانون سوري، بإرادة سورية مستمدة من الدستور السوري.

ثانياً: كانَ لافتاً بأن مواد القانون من الثالثة حتى السابعة تحدثت بلغة مغلقة ومحكمة عن نتائج القيام بهذا الجرم، فالاعترافات التي تنتجُ عن التعذيب لا يمكن الاعتداد بها بل وتصبح دليلاً على وقوع التعذيب، وهو إثبات جديد على أن ما قبل هذا القانون ليس كما بعده في طريقة التعاطي مع فكرة التعذيب، أما النقطة الأهم وهو ما ورد في المادة السابعة عن ضمانَ حق «الضحية» بالتقاضي ضد من مارس معه هذا الفعل، حيث يضمن القانون حمايةَ المدّعي والشهود وكل من قد يقع عليه الضرر نتيجة لتداخله بهذه القضية، هذا يعني ببساطة أن هذه الجرائم لا يمكن لها أن تَسقطَ بالتقادم مع ضمان الضحيةَ حق التقاضي لكن هناك من يعيد طرح السؤال الأهم: كيف سيثبت الضحية تعرضه للتعذيب وهو رهن الاعتقال؟

هذا السؤال يبدو منطقياً، والجواب عليه يبدو سهلاً لأنه ببساطة لا يحتاج إلا لقيام السلطات القضائية بالتعاطي بانسيابية أكثر مع القضايا المتراكمة، تحديداً أن إثبات نوع كهذا من الجرائم يحتاج إلى السماح لمحامي الضحية الالتقاء به والنظر سريعاً بطلب إحالته إلى الطبابة الشرعية لإثبات تعرضه للتعذيب من عدمه، تحديداً أن دور السلطات القضائية كذلك الأمر ضمان حق العاملين في سلك الشرطة وغيرها من الاتهامات الباطلة، إذ إن هناك حالات كثيرة على مستوى العالم سجّلت قيام المجرم بإيذاء نفسه لادعاء تعرضه للتعذيب، هنا نبدو فعلياً بحاجة لجهاز قضائي يتعاطى مع القضايا بالكثير من الرشاقة العمليّة والخروج من الروتين الذي فرضه سابقاً وجود قانون الطوارئ، لأن بقاء المتهم حبيس السجن للحؤول من دون تأكيد تعرضه للتعذيب من عدمه أو الانتظار حتى زوال هذه الآثار، هو ليس مشاركة غير مباشرةَ في الجرم فحسب، لكنه بالوقت ذاته مخالفة دستورية وقانونية، وهي فرصة لنعيد التذكير بالمشكلة الأهم التي ما زلنا نعاني منها في سورية والمتمثلة بجلب المتهم يوم الخميس وتركه رهن الاعتقال بذريعة «العطلة الأسبوعية» حتى صباح أول يوم عمل، حتى لو كانت تهمته بسيطة كمنشور فيسبوكي مسيء لأحد المتنفذين أو غيرها، لسنا ضد محاكمة كل من يسيء، لكن لا يعقل أن يسجن الشخص ليومين حتى يتم استجوابه بقضية بسيطة كهذه، لسنا نحن من يقول ذلك لكن الدستور الذي نستمد منه هذه القوانين هو من يقول ذلك.

ثالثاً: تبدو مقدمة القانون التي وصّفت التعذيب وقد تجاوزت العلاقة بين الدولة والمواطن لتصلَ إلى العلاقة بين المواطنين أنفسهم «كما يشملَ الأفعال التي تقع من قبل شخص أو جماعة تحقيقاً لمآرب شخصية أو مادية أو سياسية بقصد الثأر أو الانتقام»، تبدو هذه الشمولية نقطة إيجابية مهمة تُعيد توصيف هذا الجرم بالاستناد إلى ما نعانيه من رواسب هذه الحرب اللعينة، الفكرة لا تقف فقط عند قيام أحد الزوجين بتعذيب الأبناء أو أبناء الزوج ولا حتى الزوجة نفسها، نحن نتحدث هنا عما هو أهم، حيث لا يخفى على أحد انتشار ظاهرة الخطف والتعذيب للمواطنين، تقوم بها جماعات مسلحة خارجة عن القانون بقصد الحصول على مكاسب مادية أو غير مادية، هذه الظاهرة لا يبدو أنها ستنتهي من دون رادع قوي وصل حسب القانون إلى السجن المؤبد حتى الإعدام تبعاً للضحية والتعذيب الممارس ضدها، بل إن ما يجب على بعض من يمتهن هذه المهنة إدراكه اليوم هو أن هذا الفعل لا يسقط بالتقادم، ولا يسقط حتى بهروب المجرم خارج الأراضي السورية تحديداً بعد عودة سورية إلى نظام الانتربول الدولي، بل أكثر من ذلك، لا يمكن للمجرم اليوم الهارب خارج سورية ادعاء أن المذكرة الحمراء الصادرة بحقه هي «نتيجة مواقف سياسية» لكون جرم الخطف والتعذيب يمتلك ضحية وشهوداً وهو ما يغلق الباب أمام كل من يتورط بقضايا كهذه حتى لو عبر الحدود.

في الخلاصة: شكراً لمن وقّع مرسوم هذا القانون، لأننا عملياً سنشهد نقطةَ تحول في الكثير من المفاهيم القضائية المرتبطة بحقوق الإنسان، لكنّ تبقى العبرة في تطبيقه، وإن كنا نثق بأن هذا القانون سيطبق بحذافيره فكلنا أمل بأن القادم سيحمل معه الكثير من الإنجازات على مستوى الإصلاح القضائي وغير القضائي التي تعلي شأنَ المواطنة قبل أي اعتبار أو تمييز، ونكرر لسنا نحن من نقول ذلك.. المادة التاسعة عشرة من الدستور هي من تقول: يقوم المجتمع في الجمهورية العربية السورية على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد.

ألمانيا تواجه تحديات وخطر عودة عائلات داعش

ألمانيا استقبلت عائلات من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي و٢٧ طفلاً كانوا يعيشون في «مخيم الربيع» (عن الانترنت)

تواجه الحكومة الألمانية عقبات قانونية تجبرها على قبول عودة مواطنيها الملتحقين بتنظيم داعش الإرهابي من سورية والعراق، رغم خطورتهم على المجتمع الألماني، وهو ما تحاول التغلب عليه بإجراءات أمنية واجتماعية للحد من هذا الخطر.

وبعد مرور ٦ أشهر على آخر عملية استقبال لألمان من عائلات مسلحي تنظيم داعش قادمين من «مخيم ربيع» الخاضع لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية، استقبلت ألمانيا، الخميس الماضي، ١٠ من نساء مسلحي داعش و٢٧ طفلاً كانوا يعيشون في المخيم نفسه، تحت ضغط مطالب أوروبية ودولية لتفكيك المخيمات الداعشية، وذلك وفق الموقع الإلكتروني لقناة «سكاي نيوز».

وتعد هذه العملية هي الثالثة لإعادة أطفال ونساء داعش معاً إلى ألمانيا، وتختلف عن سابقاتها لأنها الأكبر من حيث عدد العائدين، ولطبيعة الإجراءات، حيث خضعت بعض العائدات للاعتقال بأمر من الادعاء العام الاتحادي.

وأعلن الادعاء العام الألماني الخميس الماضي، اعتقال ٤ نساء عند عودتهن في مطار فرانكفورت، كنّ التحقن بتنظيم داعش عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بعد السفر إلى سورية والعراق.

وحسب الادعاء، تحمل المعتقلات الجنسية الألمانية، موضحاً أن إحداهن متهمة بارتكاب جرائم حرب والاتجار بالبشر ومشاركة زوجها في معاملة سيدة إيزيدية كـ«جارية».

ووصفت الخارجية الألمانية عملية إعادة عائلات داعش من المخيم بـ«شديدة الصعوبة» لوجود أطفال واحتمال تورط سيدات في الإرهاب.

وأوضح رئيس المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، جاسم محمد، أن عملية الاستعادة تتم بعد مراجعة ملف العائدين، للتحقق من تورطهم في جرائم حرب أو انتهاكات حقوق الإنسان.

وبين محمد أن استقبال العائدين يمر بإجراءات خاصة، منها عزل الأطفال عن السيدات، وتسليم القصر إلى عائلاتهم أو إيداعهم بمراكز خاصة لتلقي الرعاية.

أما السيدات فيتم التعامل معهنّ بسيناريوهين، الأول في حال ثبوت التهم ضدهن تخضعن للأحكام القضائية التي تتراوح بين ٣ إلى ٥ سنوات، وإن تم تبرئتهن يطلق سراحهن مع الخضوع للمراقبة والتأهيل عبر برنامج «الحياة» لنزع أيديولوجية التطرف، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وفق رئيس المركز الأوروبي.

وعلى مدار العامين الماضيين، تسلمت ألمانيا ٩١ مواطناً من المخيمات التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد»، بينهم ٢٢ امرأة و٦٩ طفلاً.

وتشير التقديرات الحكومية الألمانية إلى أن ١٠٥٠ ألمانياً التحق بداعش، وبلغت نسبة السيدات ١٥ بالمئة، وتراوحت نسبة العائدين بين ٣٣ إلى ٤٥ بالمئة من الأطفال والنساء.

وتواجه ألمانيا تحديات لتسوية وضع العائدين من داعش تتعلق بتتبع تحركاتهم، فلا يطبق معيار ثابت على جميع عوائل داعش، وتتعامل مع كل حالة على حدة.

ورأى محمد، أن التحديات في القوانين والدستور الألماني وميثاق الاتحاد الأوروبي الذي يجبر ألمانيا على استعادة رعاياها، وفي المقابل ترفض الحكومة استعادتهم إلا بعد جمع الادعاء العام بيانات المقاتلين.

وقال: «وفي الوقت نفسه لا يسمح القانون بإدانتهم إلا بتوافر الأدلة التي يصعب جمعها، وخاصة أن فريق الادعاء العام الألماني يعمل في أوضاع استثنائية في سورية، فضلاً عن صعوبة توفير ٣٠ موظفاً لكل شخص للمتابعة الأمنية والدعم النفسي».

ورغم اعتماد ألمانيا في آب ٢٠١٩ تعديلات على قانون الجنسية تسمح بتجريد المسلحين الألمان المتورطين في أعمال إرهابية من الجنسية، فإنه لم تسجل أي حالة سحب جنسية لهذا السبب، حسبما ذكرت الداخلية الألمانية.

ويوضح رئيس المركز الأوروبي، أن قانون سحب الجنسية يطبق على الألمان الذين يحملون جنسية أخرى وثبت تورطهم في جرائم حرب، ليتم إعادتهم إلى موطنهم الأصلي، بينما لا تسحب الجنسية من ذوي الجنسية الواحدة.

وكالات

دمرت ٨ مستشفيات و٢٩ مسجداً وأكثر من ٤٠ مدرسة و٥ جامعات

تقرير أميركي: واشنطن لم تفعل ما يكفي لمنع تدمير الرقة وقتل المدنيين

أظهر تقرير طلبت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» إعداده، أنه كان بإمكان جيش الاحتلال الأميركي فعل المزيد للحد من الأضرار التي لحقت بالمدنيين خلال المعركة التي نفذها في مدينة الرقة بحجة طرد تنظيم داعش الإرهابي منها عام ٢٠١٧.

وذكر التقرير الذي نشرته مؤسسة «Rand» البحثية، وفق وكالة «أ ف ب» للأنباء، أنه في نهاية هذه المعركة التي دامت قرابة ٥ أشهر «كان ٦٠ إلى ٨٠ بالمئة من المدينة غير صالح للسكن» الأمر الذي دفع السكان لأن يصبوا جام غضبهم على القوات التي حررت الرقة في إشارة إلى الاحتلال الأميركي وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية.

وأشار التقرير إلى أن الضربات «المُستهدَفة» والقصف المدفعي لقوات «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بحجة محاربة داعش على الرقة، تسببا في سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين بين ٦ و٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٧، يتراوح بين ٧٤٤ إلى ١٦٠٠ ضحية، مستنداً في هذه الأرقام إلى إحصائيات «التحالف» و«منظمة العفو الدولية» وموقع «Airwars» المتخصص بتوثيق الضحايا المدنيين.

ولفت التقرير المكون من ١٣٠ صفحة إلى أن معركة الرقة تسببت أيضاً في تدمير عدد كبير من المباني والبنية التحتية ما «أضعف مصالح الولايات المتحدة على المدى الطويل» في المنطقة.

ووفقا لأرقام الأمم المتحدة التي استشهدت بها مؤسسة «Rand»، تم تدمير أو إلحاق أضرار بأحد عشر ألف مبنى بين شباط وتشرين الأول ٢٠١٧، بما في ذلك ٨ مستشفيات و٢٩ مسجداً وأكثر من ٤٠ مدرسة وخمس جامعات، إضافة إلى نظام الري في المدينة.

وزعمت «Rand»، أن جيش الاحتلال الأميركي الذي نفّذ ٩٥ بالمئة من الضربات الجوية وشن ما نسبته ١٠٠ بالمئة من نيران المدفعية خلال معركة الرقة، لم يرتكب أي جرائم حرب خلال تلك المعركة لأنه حاول احترام القوانين الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب! ولكنه كان «بإمكانه أن يفعل أفضل من ذلك».

ولفت التقرير، إلى أن قرار تطويق المدينة الذي أعلن عنه مسؤولون عسكريون أميركيون في ذلك الوقت، أدى إلى منع إنشاء ممرات إنسانية للمدنيين ودفع مسلحي تنظيم داعش إلى اتخاذ السكان دروعاً في الأحياء الأكثر اكتظاظاً.

كما لفت إلى أن قوات الاحتلال الأميركي ركزت في عملياتها العسكرية التي كانت تنفذها في تلك المنطقة بذريعة محاربة تنظيم داعش، على الضربات الجوية خوفاً على حياة جنودها، مشيراً إلى أنه كان يجب على قوات الاحتلال الأميركي أيضاً أن تكون مستعدة لإرسال مزيد من القوات إلى الميدان لاكتساب معرفة أفضل بالوضع وبالمخاطر، وقال: «إنه وجب على التسلسل الهرمي العسكري أن يُعدّ عملياته آخذاً في الحسبان أن الضرر اللاحق بالمدنيين له كلفة إستراتيجية».

وختم التقرير بالقول: إن «الرقة تعرّضت لأكبر أضرار هيكلية في الكيلومتر المربّع مقارنة بأي مدينة سورية»، مشيراً إلى أن «مستوى الدمار البنيوي ونقص الدعم الأميركي لإعادة إعمار الرقة دفعا بكثير من السكان إلى التنديد بالطريقة التي تم بها تحرير مدينتهم».

وبعد سيطرة تنظيم داعش على مدينة الرقة في عام ٢٠١٤ وإعلانها عاصمة لـ«خلافته» المزعومة، انسحب منها بمسرحية في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٧ إلى دير الزور لمقاتلة الجيش العربي السوري هناك، وذلك بموجب اتفاق أبرمه معه «التحالف الدولي» وميليشيات «قسد» اللذين دمرا المدينة وارتكبا مجازر بحق المدنيين، وذلك وفق ما وثقته تقارير أميركية.

وكالات

٣٥ بالمئة من الأطفال السوريين لا يتلقون التعليم في تركيا

نائب لبناني: الرافضون لعودة اللاجئين هم زعماء ١٤ آذار إرضاءً للخارج

تسرب للاطفال السوريين من المدارس وتوجههم للعمالة واستغلالهم بسبب الحاجة في تركيا (عن الانترنت)

كشفت وزارة التعليم في حكومة النظام التركي أن ما يقارب ٣٥ بالمئة من الأطفال السوريين لا يتلقون التعليم في تركيا في العام الدراسي الحالي، على حين أكد النائب اللبناني جميل السيد أن الرافضين لعودة اللاجئين السوريين من لبنان إلى بلدهم هم زعماء ١٤ آذار إرضاءً للخارج.

وأشار السيد في تصريح له عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أمس، إلى أن اللاجئين السوريين بشر يستحقّون الكرامة، رفضت معظم الدول الغنية استقبالهم واستقبلت الأوكران، وذلك وفق ما ذكر موقع «النشرة» اللبناني.

وأوضح السيد، أن الدول الغنية فرضت اللاجئين على لبنان مقابل مليار دولار سنوياً، بينما بقاؤهم يكلف لبنان المفلَس أكثر من ٤ مليارات دولار بالسنة، مؤكداً أن الرافضين لعودتهم هم زعماء ١٤ آذار إرضاءً للخارج، لافتاً إلى أن «الفساد ليس فقط سرقة المال».

وفي السادس عشر من الشهر الماضي، أكد الرئيس اللبناني، ميشال عون، خلال لقائه نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد، أن عدم تجاوب المجتمع الدولي مع مطلب لبنان، بالمساعدة لعودة اللاجئين السوريين يثير الشكوك باستخدام الملف لأهداف سياسية خلال البحث في الحل السياسي للوضع في سورية، ولا سيما أن أغلبية الأراضي السورية آمنة منذ فترة بعيدة.

وأكد عون أن لبنان الذي عانى كثيراً تداعيات لجوء السوريين إلى أراضيه منذ عام ٢٠١١، بحاجة إلى مساعدة دولية تسهم في التخفيف من الأعباء المالية الكبيرة التي يتكبدها نتيجة رعاية اللاجئين على مختلف الصعد.

من جهة ثانية، كشفت وزارة التعليم في حكومة النظام التركي إحصائية تضمنت أن ما يقارب ٣٥ بالمئة من الأطفال السوريين لا يتلقون التعليم في تركيا في العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢، وذلك وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وحسب الإحصائية، فإن نحو ٣٩٣ ألفاً و٥٤٧ طفلاً من أصل مليون ١٢٤ ألف طفل سوري في سن التعليم غير ملتحقين بالمدارس.

ووفق الإحصائية، فقد بلغت نسبة الطلاب الحاملين لبطاقة الحماية المؤقتة والمسجلين في المرحلة المتوسطة نحو ٨٠ بالمئة، والطلاب في المرحلة الابتدائية ٧٥،١٣ بالمئة، بينما ما تزال نسبة الطلاب في المدارس الثانوية منخفضة، إذ بلغت نسبتهم ٤٢،٦٥ بالمئة من إجمالي الطلاب.

وتضم مدينة إسطنبول العدد الأكبر من الطلاب السوريين بعدد طلاب ١١٨ ألفاً و٣٩١ طالباً، بينما احتلت غازي عنتاب المرتبة الثانية، إذ بلغ عدد الطلاب ٩٧ ألفاً و٨٦١ طالباً.

ولفتت الإحصائية إلى أن عشرات الطلاب السوريين يُجبرون على ترك التعليم خاصة في المرحلة الثانوية جراء الظروف الاقتصادية التي تفرض عليهم العمل لإعالة أسرهم، كما يتسرب العديد من الأطفال من المدارس بسبب تعرضهم لمواقف عنصرية من الطلاب أو المدرسين.

وفي ١٧ كانون الأول الماضي، كشفت صور من إحدى المدارس التركية في منطقة أسنيورت أن عشرات الطلاب يتعلمون داخل صفوف مسبقة الصنع وضمن ظروف سيئة، وفق ما نشرته صحيفة «Cumhuriyet» التركية.

وسبق للوزارة أن أصدرت إحصائية في ٨ حزيران الماضي، ذكرت فيها أن عدد الطلاب السوريين المنقطعين عن التعليم بلغ نحو ٤٣٢ ألفاً و٩٥٦ طفلاً في سن التعليم، بينما بلغ إجمالي عدد الطلاب الملتحقين في المدارس بمختلف المراحل الدراسية ٧٧١ ألفاً و٤٢٨ طفلاً، بينما بلغ عدد الطلاب السوريين داخل المدارس التركية خلال العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠، نحو ٦٨٤ ألفاً و٩١٩ طالباً، ٣٤٨ ألفاً و١٠٣ من الذكور، و٨١٦ من الإناث.

إلى ذلك تزداد الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها اللاجئون السوريون في الأردن، بسبب ارتفاع أسعار السلع وخاصة المواد الغذائية على وقع العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، فضلاً عن انقطاع المساعدات الأممية، الأمر الذي يزيد أعباء الحياة خاصة مع قدوم شهر رمضان.

وتوقع ممثل قطاع الصناعات الغذائية في غرفة صناعة الأردن، محمد الجيطان، أن تشهد البلاد خلال الفترة المقبلة ارتفاعات على المزيد من السلع الأساسية نظراً للحرب الدائرة في أوكرانيا.

وأكد أن هذه الحرب ساهمت في زيادة ارتفاع أسعار مادة الزيت ولاسيما أن روسيا وأوكرانيا تعتبران البلدين الرئيسيين لتصدير الزيت عالمياً، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط والمواد الخام، وتكاليف الشحن والنقل التي وصلت إلى أكثر من ١١ ألف دولار بدلاً من ٢٠٠٠ دولار للحاوية التي تبلغ سعتها ٤٠ قدماً.

كما حذر رئيس جمعية مربي المواشي، زعل الكواليت، من ارتفاع وشيك سيطول مادة اللحوم خصوصاً المستوردة بسبب ارتفاع أسعار الذرة والصويا اللتين تدخلان في خلطات الأعلاف واللتين تنتجهما بالدرجة الأولى روسيا وأوكرانيا.

وحسب أرقام رسمية، فإن الأردن يستورد ما نسبته ٨٥ بالمئة إلى ٩٠ بالمئة من سلّته الغذائية من الأسواق العالمية، لعدم وجود إنتاج محلي من معظم السلع، في حين لا تغطي الكميات المنتجة الأخرى احتياجاته، باستثناء عدد محدود جداً منها.

وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الغربية، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة السورية جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم، لكن دولاً غربية وإقليمية تعطل عودة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم للإبقاء على هذا الملف ورقة بيدها للضغط على الحكومة السورية الشرعية.

وكالات

«قسد» نهبت معملاً بريف دير الزور.. ومقتل ٧ من مسلحيها شمالاً.. والفصائل الشعبية أعطبت سيارة لها

الجيش يرد على خروقات «النصرة» في «خفض التصعيد»

حماة- محمد احمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

الجيش العربي السوري يرد على خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» (عن الانترنت)

بينما واصل الجيش العربي السوري أمس، رده على خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» وشن الطيران الحربي السوري والروسي غارات على مخابئ لتنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، أقدمت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية على سرقة الحديد والكابلات النحاسية من معمل الغزل في «منطقة ٧ كم» بريف دير الزور، وسط أنباء عن مقتل٧ مسلحين من الميليشيات خلال هجمات استهدفتهم في شمال شرق البلاد.

وفي التفاصيل، فقد بيَّنَ مصدر ميداني لـ «الوطن»، أن الجيش رد على خرق تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، بدك مواقعه في سهل الغاب ومنطقة جبل الزاوية.

وأوضح، أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة الشمالي، دكت صباح أمس بالمدفعية الثقيلة والصواريخ، مواقع لتنظيم «النصرة» وحلفائه، في العنكاوي والسرمانية وقليدين بسهل الغاب الشمالي الغربي.

وذكر، أن الوحدات العاملة بريف إدلب دكت أيضاً، مواقع الإرهابيين في بينين والفطيرة وفليفل وسفوهن، بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وأشار المصدر إلى أن استهدافات الجيش للإرهابيين في «خفض التصعيد» جاءت بعد اعتداء مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات « الفتح المبين» برشقات من أسلحتها الرشاشة الثقيلة فجر أمس، على نقاط له بمحاور ريف إدلب الشرقي الشمالي، في خرق جديد لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد».

أما بالبادية الشرقية، فقد ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن عمليات تمشيط البادية من خلايا تنظيم داعش الإرهابي، اقتصرت حالياً على الغارات الجوية التي ينفذها الطيران الحربي السوري والروسي المشترك.

وأوضح المصدر أن الطيران أغار أمس على مخابئ للدواعش في قطاعات السخنة وتدمر ببادية حمص الشرقية.

من جهتها ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن المقاتلات الروسية نفذت خلال يومي الجمعة والسبت أكثر من ٣٠ ضربة جوية استهدفت مواقع يتوارى ويتحصن بها مسلحو تنظيم داعش في باديتي السخنة وتدمر شرقي حمص.

في المقابل، اعتدى مسلحون من ميليشيا «فرقة الحمزة» الموالية للاحتلال التركي بالضرب المبرح على مواطن من أهالي قرية قرزيحل التابعة لناحية شيراوا التابعة لمنطقة عفرين بريف حلب، وذلك أثناء رعيه للأغنام على أطراف القرية، ومن ثم اعتقاله لعدة ساعات والإفراج عنه بعد تعرضه للتعذيب، من دون معرفة الأسباب، وذلك حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس.

وإلى شمال شرق البلاد، حيث تحدثت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن مقتل ٧ من مسلحي ميليشيات «قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي، إضافة إلى ٤ عمال مدنيين متعاونين معهم، وذلك في سلسلة هجمات وحوادث خلال الساعات الـ ٢٤ الماضية في شرق سورية.

ونقلت الوكالة عن مصادر محلية إن من بين قتلى الميليشيات متزعماً بارزاً قضى وأصيب آخرون في استهداف جوي عبر طائرة مسيرة تركية استهدفت سيارة كانت تقلهم في ريف محافظة الحسكة.

وأضافت المصادر: إن «طائرة مسيرة قصفت سيارة من نوع «آتش ون»، على الطريق الدولي M4 شمال شرق الحسكة كان بداخلها المتزعم وقد لقي مصرعه على الفور خلال الهجوم.

وفي استهداف آخر، قُتل ٣ مسلحين من «قسد» وأصيب آخرون بجروح، جراء هجوم مسلح بقذيفة آر بي جي استهدف سيارتهم على طريق أبيض جنوب غرب محافظة الحسكة.

وقبل ساعات من الهجوم الثاني، كان ٣ مسلحين آخرين قتلوا جراء انفجار عبوة ناسفة استهدفت سيارة عسكرية تابعة لـ «قسد» كانت تقلهم في بلدة الصور شمال محافظة دير الزور.

وفي حادث منفصل، قتل ٤ عمّال مدنيين متعاونين مع ميليشيات «قسد» إثر انهيار نفق كانوا يحفرونه في منطقة المالكية شمال شرقي الحسكة.

وسبق لميليشيات «قسد» أن أصدرت بياناً ذكرت فيه أن جيش الاحتلال التركي شن، بعد ظهر يوم الجمعة الماضي غارة بطائرة مسيرة استهدفت سيارة تابعة لقوات الدفاع الذاتي، ونتيجة لهذا الهجوم استشهد رفيقنا ضرار جمعة حمزة وأصيب اثنان من «رفاقنا» بينهم الشاعر المعروف فرهاد مردي، مشيرة إلى أن حالة الجرحى جيدة.

وجاءت تلك التطورات، في حين أقدم مسلحون تابعون لميليشيات «قسد» على سرقة الحديد والكابلات النحاسية من معمل الغزل في «منطقة ٧ كم» بريف دير الزور لتهريبها وبيعها، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء عن مصادر أهلية.

وقالت المصادر: أن «مسلحين تابعين لميليشيات «قسد»، أقدموا على تفكيك الألواح والآلات المكونة من مادة الحديد واستخراج الكابلات النحاسية الأرضية من معمل الغزل في «منطقة ٧ كم» شمال دير الزور باستخدام آليات ثقيلة ونقلوها إلى مناطق سيطرتهم».

ولفتت المصادر إلى أن ميليشيا «قسد» التي تأتمر بأوامر قوات الاحتلال الأميركية في المنطقة، تتعامل مع سماسرة وتجار يقومون بسرقة الحديد والنحاس ونقل المسروقات إلى الأسواق المجاورة لصهرها في معامل خاصة وتحويلها وبيعها.

وفي سياق آخر نقلت «سانا» عن مصادر محلية تأكيدها، أن الفصائل الشعبية استهدفت برشقات من الأسلحة الرشاشة سيارة عسكرية تابعة لميليشيات «قسد» بالقرب من فرن قرية موزان بمحيط مدينة البوكمال بريف دير الزور الجنوبي الشرقي ما أدى إلى إعطاب السيارة وإصابة من فيها.

بمناسبة حلول شهر رمضان

غوتيريش يدعو للعمل على بناء عالم يسوده السلام

الوطن

دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش الشعوب إلى التعلم من بعضها بعضاً والعمل معا على بناء عالم يسوده السلام.

وفي رسالة له بالفيديو بمناسبة حلول شهر رمضان، وقد تلقت «الوطن» نسخة من مضمونها أمس من مكتب الأمم المتحدة في دمشق، قال غوتيريش: أبعث بأحر تمنياتي إلى ملايين المسلمين حول العالم بمناسبة حلول شهر رمضان الفضيل، فهذه فترة الشفقة والرحمة، وهي لحظة للتدبر والتعلم، وفرصة للتكاتف والتعاضد.

وأوضح: لقد كنت وأنا أعمل مفوضاً سامياً لشؤون اللاجئين بدأت ممارسة ما زلت أشعر بالفخر باتباعها كأمين عام للأمم المتحدة. فقد كنت عند كل رمضان أتشرف بزيارة البلدان الإسلامية فأصوم تضامناً مع الناس وأفطر بإفطارهم.

وأضاف: ومع الأسف فقد جعلت جائحة كوفيد-١٩ ذلك الأمر مستحيلاً، ولكنني سعيد بأن أستأنف هذه السُّنة هذا العام، وفي هذه الظروف التي تطبعها المآسي والمعاناة، فإن فؤادي يفيض بالمواساة والدعاء لكل من يقاسون ويلات النزاعات والتشرد والخوف.

وأوضح غوتيريش «لقد علمنا القرآن الكريم أن الله خلق الشعوب والقبائل ليتعارفوا، فلنستلهم هذا الشهر الفضيل ولنتكاتف في أثنائه وفي سائر الأيام من أجل أن تنعم بالسلامة والكرامة والرخاء النساء والرجال كلهم».

وختم الأمين العام للأمم المتحدة رسالته بالقول: «فليتعلم بعضُنا من بعض ونعمل معاً على بناء عالم يسوده السلام».

كوبا تجدد موقفها الداعم لسورية في وجه السياسات الأميركية العدائية

وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز باريا يقلد سفير سورية لدى هافانا إدريس ميا وسام الصداقة (عن الانترنت)

قلدت جمهورية كوبا سفير سورية لدى هافانا إدريس ميا، وسام الصداقة تقديراً لمساهمته البارزة في تعزيز وتوطيد روابط الصداقة والتضامن التاريخية بين البلدين، مجددة موقفها الداعم لسورية في وجه السياسات الأميركية العدائية.

وقام وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز باريا خلال حفل أقيم في مقر الوزارة في هافانا، بتقليد السفير ميا، وسام الصداقة بموجب مرسوم رئاسي صادر عن الرئيس ميغيل دياز كانيل، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا» أمس.

وجددت نائب وزير الخارجية الكوبية إنايانسي رودريغيز خلال الحفل، موقف بلادها الداعم لسورية ولا سيما في وجه السياسات الأميركية العدائية، منوهة بموقف سورية الحازم ضد الإجراءات القسرية الأحادية والحصار الاقتصادي المالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ستين عاماً.

بدوره أعرب السفير ميا عن شكره وامتنانه على هذا التكريم، مؤكداً استمرار سورية بدعم كوبا ونضالها من أجل وضع حد للحصار الجائر المفروض عليها من الولايات المتحدة.

وكالات

قولاً واحداً

مازن جبور

ما بعد الحرب

من سورية إلى أوكرانيا، ما بعد الحرب، رغم أن المصطلح يشير إلى مرحلة زمنية محددة تلي انتهاء الحرب بمفهومها العسكري التقليدي، إلا أنه يمكن استخدامه للدلالة على المرحلة الحالية من الحرب-الأزمة في سورية، إذ على الرغم من أن حالة الحرب لا تزال قائمة بأشكال مختلفة، سواء بالوجود العسكري غير الشرعي لقوات أجنبية على الأرض السورية أو من خلال الحصار والعقوبات الاقتصادية، إلا أن الحرب بمفهومها العسكري التقليدي قد انحسرت بشكل كبير، وهي متوقفة منذ أكثر من عام، سانحة المجال ربما للحلول غير العسكرية، في ظل تطورات إقليمية ودولية متسارعة، جعلت من التفكير بسورية ما بعد الحرب أمراً ضرورياً.

إن الحرب-الأزمة التي تعصف بسورية منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن، وإن كانت عدوانية وذات أهداف استعمارية، سعت لضرب الدولة كوجود، إلا أنها في الوقت نفسه شكلت «حدثاً كاشفاً» عن عمق الأزمات الداخلية المركّبة التي تعاني منها سورية، وهو ما يتطلب حالياً استباق الزمن، وبدء مرحلة جديدة قوامها التفكير الإستراتيجي بسورية ما بعد الحرب، من خلال إعادة التفكير ببنية الدولة ككل متكامل، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الهوياتية منها بالتحديد، ومختلف الجوانب الأخرى المؤثرة.

ويبرز في هذه المرحلة سؤال مركزي: من أين نبدأ؟ فهل نبدأ من مرحلة الحرب ذاتها؟ أم ندخل في قطيعة تامة مع مرحلة الحرب ونبدأ مما بعدها؟ أم ننزع مرحلة الحرب من تاريخنا ونعود للبدء مما قبلها؟

تبقى الإجابة عن سؤال: من أين نبدأ؟ رهينة واقعية السوريين وعقلانيتهم في النظر إلى الحرب-الأزمة.

أبدى كثر من السوريين وما زالوا يبدون، واقعية وعقلانية جيدة لفهم واقعهم، إذ يحيلون واقع الحرب-الأزمة التي يمرون بها إلى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية المركبة والمعقدة التي أنتجت واقعاً يحمل الوصف ذاته، أي مركباً ومعقداً.

وبما أن التوصيف موجود فإن التفكيك سهل، أي تفكيك الأسباب وفرزها إلى داخلية وخارجية ومن ثم نزع الألغام وردم الحفر وسد الثغرات، لتأهيل بنية صلبة متماسكة قابلة للبناء وفق الأولويات والإمكانيات.

انطلاقاً مما سبق فإن الحرب-الأزمة ورغم سلبياتها، تقتضي النظر بإيجابية إليها كفرصة لإعادة البناء، بناء الدولة الحديثة المتموضعة في عالم جديد، تم البدء برسمه من سورية وصولاً إلى أوكرانيا اليوم، فالدول غير القانعة في النظام الدولي، بدأت برسم معالم نظام عالمي جديد، تمثل سورية حجر أساس فيه، باعتبارها شكلت مدخلاً للحلفاء من موسكو إلى بكين وطهران وغيرها من الدول، للتعبير عن عدم قناعتها والانطلاق نحو تحقيق عالم أكثر عدلاً واستقراراً.

إن بناء نظام عالمي جديد له إيديولوجيته ونظامه الاقتصادي ومواثيقه وعلاقاته الدولية الجديدة القائمة على الاحترام المتبادل، يجعل من التفكير بإعادة بناء الدولة من الأولويات في سورية، باعتباره استكمالاً وترسيخاً للنصر الذي حققته دمشق بقيادة الرئيس بشار الأسد على الإرهاب وداعميه، وطريقاً نحو فك الحصار السياسي والاقتصادي عن سورية، هذا من جانب، كما أنه ضرورة ملحة لانخراط سورية في النظام العالمي الجديد قيد التشكيل.

ينطلق البناء الجديد للدولة من الخصوصية السورية ذاتها، باعتبار سورية صلة وصل بين الشرق والغرب فهي ملتقى القارات الثلاث، أوروبا وآسيا وإفريقيا، هذا من جهة، وباعتبارها جزءاً أساسياً من المجال الحيوي للإمبراطورية الأوراسية من جهة أخرى، والتي يمثل البعد الهوياتي أساساً للصراع الدائر بين الغرب والشرق في أوكرانيا، أي بين القوى البرية، روسيا والصين وإيران والهند، وقيمها، والقوى البحرية الجديدة الممثلة بالولايات المتحدة الأميركية وقيمها، استناداً إلى ما يشير إليه ألكسندر دوغين منظّر الأوراسية الجديدة.

لقد مثلت سورية بصمودها لأكثر من عقد من الزمن في وجه الحرب عليها، مقاومة لا مثيل لها، إذ صمدت في وجه الأثر الذي يريده الغرب عبر الكولونيالية الجديدة في تشكيل الدولة الحديثة، وفي وجه تأثير الحداثة وتحقيق الهيمنة العالمية عبر الاختراق والتبعية، تبعية الدول النامية والمتأخرة للغرب.

تبقى مسألة إعادة بناء الدولة أمراً ليس سهلاً، خصوصاً أن البناء يجب أن يبدأ من الجانب المجتمعي والثقافي الأكثر تضرراً من الحرب، وعلى اعتبار أن الجانبين السلطوي والقانوني للدولة قائمان، فإن من عوامل تسهيل إعادة البناء، العمل على أمل بناء دولة حديثة متطورة مستقلة.

لبنان يتجه لإنشاء منطقة اقتصادية قرب معبر القاع لتعزيز التكامل مع سورية

للمرة الثانية.. انطلاق التسوية في الميادين بريف دير الزور

انطلاق تسوية الميادين بريف دير الزور للمرة الثانية (عن الانترنت)

مناورات لطرادات الصواريخ الروسية في البحر المتوسط